يارا سعدي-إبراهيم *

يافا في خضم التحولات النظرية: الهدم كمنهج بحثي

المقدمة

منذ بدايات القرن العشرين ومع تأسيس مستعمرة تل أبيب أُدخلت مدينة يافا إلى ثنائيّة المدينة الفقيرة/ السوداء مقابل تل أبيب المدينة الحديثة/ البيضاء. يظهر هذا التصنيف بشكل واضح في الصحافة العربيّة والعبريّة قبل النكبة وفي الخطابات السياسية حول يافا.[1] حاول د. يوسف هيكل، آخر رئيس بلدية لمدينة يافا (١٩٤٥-١٩٤٨)، خرق هذا التصنيف من خلال مبادراته لتطوير بنية يافا التحتيّة وتسليط الضوء على الأهداف الاستعماريّة للحركة الصهيونيّة.[2] إلاّ أن مخططاته انتهت مع أحداث النكبة وتهجير نحو الـ٩٥٪ من سكان يافا الفلسطينيين، وتحويل يافا إلى جزء من المناطق المدارة ضمن سلطة بلدية تل أبيب - يافا.[3] أما ثنائيّة المدينة السوداء مقابل المدينة البيضاء فقد استمر استخدامها بشأن العلاقة بين يافا وتل أبيب، ضمن الخطاب المهيمن والنقدي على حدّ سواء في الكتابات الصحافيّة، والأكاديميّة، والسياسيّة وغيرها.[4] هذه المصطلحات مستعارة من نظرية «المدينة المستعمَرة»، التي سلطت الضوء على الفجوة بين الغنى في المدن التي أقامتها الدول الاستعماريّة كبنية تحتيّة للاستيلاء على الموارد الطبيعيّة وإهمال مدن الشعوب الأصلانيّة التي أُخضعت لسياسات المستعمرين وأهدافهم، بما في ذلك تحويلها إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة.[5] بينما يبدو أن هذا الخطاب يساهم كأداة تحليليّة في بحث مكانة يافا في بعض الحقبات الزمانيّة، يفرض تهويد المدينة المتزايد والمكثف في العقود الأخيرة، المترافق مع تغييرات مستمرة في الحيز، طرح أسئلة حول ملاءمة هذه النظرية لما آلت إليه مدينة يافا. هل العلاقة بين المدينتين ما زالت قائمة على الثنائيّة والتناقض؟ أم

* يارا سعدي-ابراهيم: أكاديمية وناشطة فلسطينية، زميلة ما بعد الدكتوراه في جامعة برلين الحرة. حاصلة على درجة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، يتمحور بحثها حول تقاطعات مفاهيم الزمنيّة والأصالة في الحيز الحضري النيوليبرالي في السياق الاستعماري الاستيطاني.

في هذه المقالة سأحاول دعم الادعاء القائل بأن النظريات والمصطلحات النابعة من وحي «المدينة المستعمَرة» و«ما بعد الاستعمار» تهمّش كل منها جانباً من جوانب العنف البنيوي الذي يعيشه الفلسطينيون في يافا خاصة وفي مدن الساحل الفلسطيني عامة. تحول هذه النظريات دون تتبّع هياكل القوة والعنف المتصاعد ضد الحيز والمجتمع، مما يفسح المجال أمام أدبيات تتناول المدينة الفلسطينية إما كحيز تاريخي، والذي غالبًا ما يتناول يافا ما قبل النكبة، أو كجزء من الحاضر المعولم دون تأطيره تاريخيًا وسياسيًا.

أن «جبهة» المدينة البيضاء ما انفكت تزحف منذ عقود لـ«تبييض» يافا بطرق عدة؟ وأخيراً ما هي تداعيات الإصرار على استخدام هذه النظرية؟

بالتوازي مع استخدام مصطلحات «المدينة المستعمَرة»، ورداً على الشروع في تطبيق مخططات وخطابات التجدد الحضري النيوليبراليّ، تبلور منذ التسعينيات خطاب مغاير لبحث القضايا التي تتعلق بمكانة يافا، توصف يافا ضمنه كـ«مدينة مختلطة»، تعاني من أزمات المدن النيوليبراليّة كعمليات التطهير الطبقي في الأحياء الفقيرة. وبالتالي ينتقل محور التحليل من علاقات المستعمِر - مستعمَر إلى العلاقات الطبقية.[٦] بينما لا تتجاهل معظم هذه الكتابات البعد القومي والتاريخ الفلسطيني للمدينة، إلّا أنها تميل إلى معالجة الحاضر على أنه مرحلة جديدة ومختلفة تبعاً لنظرية ما- بعد الاستعمار. وهنا لا بد أيضاً من طرح الأسئلة حول تبعيات التعامل مع النكبة على أنها تاريخ وحسب، وحول ملاءمة هذه المصطلحات لقراءة الواقع في يافا. فهل يمكن استخدام مصطلح «مدن مختلطة» في واقع استعماري؟ وهل تداعيات «المدينة المختلطة» كـ«التعدديّة الثقافية» ممكنة في حالة التهويد المستمر؟ وهل ممكن عزل الخطاب النيوليبرالي عن الأهداف الاستيطانيّة الصهيونيّة؟ وما هي تداعيات استعارة نضالات وشعارات كـ«الحق في المدينة» و«الحق في المسكن» ضد السياسات النيوليبرالية في ظل الواقع الاستيطاني؟

ليست هذه التساؤلات حول ملاءمة النظريات وتبعياتها لقراءة الواقع اليافي بقضية تقنية أو رمزية منحصرة في العالم الأكاديمي، بل إنها تشير إلى ظواهر آنية وخطاب مستخدم خارج الاكاديميّة، وتعكس نوع الأصوات والآراء التي تحظى بتسليط الضوء عليها، كما تعكس المخيال السياسي الرائج، وبالتالي أنوع التضامن الممكنة.[٧] إضافة لذلك فإنها تستخدم كأداة لتهميش مباني قوة معينة وفرض قوالب زمنية على أساليب البحث. بذلك فهي تشير إلى وجود مأزق ما، سياسي وأكاديمي في معالجة التحولات في المدن الفلسطينيّة في الداخل.

في هذه المقالة سأحاول دعم الادعاء القائل بأن النظريات والمصطلحات النابعة من وحي «المدينة المستعمَرة» و«ما بعد الاستعمار» تهمّش كل منها جانباً من جوانب العنف البنيوي الذي يعيشه الفلسطينيون في يافا خاصة وفي مدن الساحل الفلسطيني عامة. تحول هذه النظريات دون تتبّع هياكل القوة والعنف المتصاعد ضد الحيز والمجتمع، مما يفسح المجال أمام أدبيات تتناول المدينة الفلسطينية إما كحيز تاريخي، والذي غالبًا ما يتناول يافا ما قبل النكبة، أو كجزء من الحاضر المعولم دون تأطيره تاريخيًا وسياسيًا. مقابل ذلك، أطرح في هذه المقالة، استخدام «الهدم» لكونه مصطلحاً «متجذراً»[٨] (rooted) أي نابع من واقع يافا كأداة تحليليّة. وهذا استمرار وبناء على ما يقوله الأستاذ أندريه مزاوي، في حديثه حول سيرته الأكاديميّة:[٩]

> «لم أقرأ النظريّات في البداية. فإن إطار يافا، وعمليّات الهدم الكثيفة التي كانت تتم في البلدة القديمة...وما رأيته من هدم هناك، ومن ثَمّ ما رأيته أثناء التجوال بين المساحات، بين تل أبيب ويافا، أشعرني أنّني أنتقل من مجرّة إلى مجرّة أخرى... تجوُّلي في يافا في مساحات مليئة بالهدم، هدم يصرخ حول ما كان قبله، وعمّا حدث ولماذا تبقّى... تحوّل إلى منهج معرفيّ.»

أي سأحاول في هذه المقالة، استخدام ثيمة الهدم كنافذة فكريّة وتحليليّة للحاضر في يافا، من خلال تتبع جغرافيات الهدم وأزمنته، التغييرات التي طرأت عليها وأساليب معالجتها ووصفها. إذاً سأحاول الخوض في الأسئلة التالية: كيف يمكن أن يساهم الـ«هدم» كمنهج بحثي عند

التفكير في يافا في الحاضر؟ وكيف يناقش مثل هذا المنهج نظريات عالميّة سائدة؟ للخوض بهذه الأسئلة، عوضاً عن التطرق لظاهرة عينية، سوف أركز على أشكال مختلفة من الهدم من خلال دراسة لتاريخ ثلاثة بيوت يافيّة[10] يشكل كل منها انعكاساً لجوانب مختلفة لثيمة «الهدم».

ثلاثة بيوت يافيّة

شكل هدم الحارات التاريخيّة في المدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر (كحيفا الجديدة، طبريا و٧٥٪ من يافا القديمة) جزءاً من سياسة ممنهجة تهدف إلى محو التاريخ الحضري الفلسطيني[11] رافقها ضياع أو سلب العديد من الأراشيف التي تحمل هذا التاريخ. على سبيل المثال لا الحصر: تزعم بلدية تل أبيب - يافا على موقعها الإلكتروني أن «أرشيف بلدية يافا قبل العام ١٩٤٨ قد ضاع». كما يُمنع الوصول إلى العديد من الوثائق والملفات نتيجة تصنيفها سريّة وإخضاعها للرقابة، كقائمة أصحاب الممتلكات الفلسطينيّة التي نُقلت إلى الوصي على أملاك الغائبين بعد النكبة. لهذه الأسباب، فإن المستندات المتعلقة بالماضي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ محدودة للغاية. بالإضافة، يطرح نور الدين مصالحة[12] وأحمد سعدي[13] وغيرهم الإشكاليات الكامنة في الأراشيف الإسرائيلية كمضامينها وسياسات كشفها. في هذا السياق تشير آن ستولر (Ann Stoler) إلى الحاجة لمعالجة الأراشيف بشكل نقدي بدلاً من تناولها كمصدر معلومات محايد.[14] من هنا، اخترت في هذه الدراسة استخدام أراشيف من نوع آخر، أراشيف «تقنية»، تشمل مخططات حضريّة وخرائط تعالج جوانب تخص البنية التحتيّة والهندسة. بينما تشكل هذه الأراشيف أيضاً مصدراً للإنتاج المعرفي الاستعماري[15] فإن بعضها يحتوي على «ثغرات»، كمستندات تاريخيّة سريّة، مثال ذكر أسماء أصحاب البيوت الفلسطينيين المهجرين.[16]

من خلال دمج المعلومات من الأرشيف الهندسي، وخرائط تاريخية وصور أقمار اصطناعية وحوارات مع يافيين، سأعرض في الجزء الآتي أرشيفاً بديلاً، لثلاثة بيوت فلسطينية تعكس أنواع «هدم» مختلفة، بما يمكننا من متابعة تطور الحيز بشكل مستمر، غير مجزء وفق سياسات اقتصادية أو محدوديات نظريّة.

١. بيت في حي الجبليّة

المستندات الأولى في ملف هذا البيت في الأرشيف الهندسي في بلدية تل أبيب - يافا، تعود إلى شهر آب عام ١٩٣٢، بخصوص طلب ترخيص بناء غرفتين، مطبخ ومرحاض. تحمل استمارات ترخيص البناء شعار بلدية يافا، وتضم التفاصيل الآتية: اسم المستدعي: طه أحمد المشهراوي، وموقع البناء: حي الجبلية، (رقم القطعة ٣٥، ورقم القسيمة ٣٤). وفقاً لخريطة من العام ١٩٣٦، تم بناء المبنى القائم بشارع عمر بن العاص (انظروا صورة رقم ١). المستندات التي تليها من حيث التسلسل الزمني، تدور حول طلب ربط البيت بالصرف الصحي، عام ١٩٥٨. في هذه المستندات يظهر عنوان جديد للمبنى وهو شارع رقم ١٨٥، ورقم البيت ١٧. أما في خانة الملكيّة، فتظهر: «سلطة التّطوير الموكّلة من قبل دائرة أراضي إسرائيل».

تعكس التغييرات في العناوين والملكيّة التسلسل «القانوني» لاستيلاء إسرائيل على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. فبعد النكبة وتهجير الغالبية العظمى من سكان يافا، وضعت إسرائيل أملاك اللاجئين تحت إدارة «الوصي على أملاك الغائبين».[17] ووفق مسح أجراه مكتب الوصي عام ١٩٥١ بلغ عدد المباني المهجورة في يافا ٦١٦٢ مبنى، من بينها ٦٥٨ فقط قدرت على أنها في حالة جيدة، و١١٤ مبنى صنّفت كمعد للهدم، أما ما تبقّى من المباني فقد صنفت على أنها معدّة للترميم.[18] ومع ذلك، فقد تم تأجير واستخدام هذه المباني منذ العام ١٩٤٩. وعلى الرغم من أن القانون ينص على حفظ الأرباح الناتجة عن تأجير هذه المباني لمصلحة «الغائبين» فإنها كانت تصرف جزءاً منها لتوطين «المهاجرين (اليهود) الجدد».[19] وفي العام ١٩٥٣، صدر قانون «سلطة التطوير (نقل الملكية)»، والذي تمّ بوفقه نقل «أملاك الغائبين» من سلطة «الوصي على أملاك الغائبين» إلى «هيئة التطوير» التي تعمل أيضاً تحت رعاية وزارة المالية الاسرائيليّة.[20] أما هيئة التطوير فقد أوكلت إدارة الأملاك لشركات حكوميّة، منها شركتا حلاميش وعميدار. وفرّ هذا الانتقال إمكانية جديدة للتصرف بـ«أملاك الغائبين» وهي بيع ممتلكات اللاجئين في المدن في السوق الحرة.[21] إلا أن إمكانيّة بيع الممتلكات المتاحة وفقاً للقانون، لم تطبق بشكل واسع في العقود الثلاثة التي عقبت سن هذا القانون، مما يثير التساؤلات حول توقيت وسياسة عرض المباني للبيع، وتأجيلها حتى التسعينيات من القرن الماضي - الفترة التي تمّ فيها تطبيق مخططات التجدّد الحضري الذي شمل تطوير البنية التحتيّة وردم ركام آلاف المباني المهدمة في شاطئ

العجمي - جبلية لبناء «كورنيش».

على مرّ العقود - خاصة حتى التسعينيات - استخدمت الشركات الحكوميّة تقنيات متعددة لدفع السكان إلى مغادرة بيوتها، شملت حظر الترميم ومنع البناء الجديد أو فرض مبالغ كبيرة على «المستأجرين» مقابل الترميم، وهدم آلاف المباني، وإهمال البنية التحتية.[٢٢] تنعكس هذه السياسات والممارسات في ملف بناية المشهراوي - سابقة الذكر، حيث يشمل الملف مستنداً يعود تاريخه لشباط ١٩٦٩ هو عبارة عن رسالة من قبل بلدية تل أبيب موجهة لشركة عميدار تحذّر فيه من أن البناية في وضع «حرج»، ويجب ترميمها بشكل فوري. لكن على ما يبدو فإن البيت لم يرمم، لا بل ساء وضعه ليصبح «خطراً» لاستخدام السكن، كما وصف في مستند من شهر تشرين الثاني عام ١٩٨١. الأمر الذي أدى إلى هدمه، كما يظهر في رسالة بتاريخ ٢٦ آب ١٩٨١ موجهة من قبل بلدية تل أبيب لشركة عميدار بعنوان: «أمر هدم منزل خطر». هذا وتمّ هدم المنزل في حي الجبليّة في بداية الثمانينيات، أسوة بأكثر من ثلاثة آلاف عمارة في حي العجمي- جبلية.[٢٣] بينما يشكل أمر الهدم آخر مستند في ملف البناية في الأرشيف الهندسي للبلديّة، تكشف الصور الجويّة (صورة للأقمار الاصطناعيّة) أن قسيمة البنايّة وتلك التي بجانبها تحولت منذ العام ٢٠٠٥ إلى حديقة ألعاب (انظروا صورة رقم ٢) التي سميت بحديقة «الاتروج»،[٢٤] بينما سمي شارع ابن العاص باسم «بيت بيلت».[٢٥]

تشكل حديقة «الاتروج» واحدة من ست عشرة حديقة ألعاب في حي العجمي- جبليّة التي ظهرت منذ التسعينيات. فعلى غرارها أقيمت معظم هذه الحدائق على أنقاض بيوت وبيارات اللاجئين التي صودرت وهدمت. وقد يكون من السهل تأطير هذه الحدائق ضمن تحليلات الخطاب المعولم حول «المدينة النيوليبرالية»، وبالأخص ظاهرة بناء الحدائق ضمن التجدد الحضري في الأحياء الفقيرة، إلا أن هذا التحليل بمعزل عن معالجة تاريخها يتحول إلى غطاء لممارسات تغيير الحيز الفلسطيني ومحو رموزه التاريخية. في حين أن دراسة جينيولوجية تعود بهذه الظاهرة إلى سياسات «التعمية الخضراء» الإسرائيلية - (Greenwashing)؛ أي زراعة الأشجار لتغطية آثار التاريخ الفلسطيني،[٢٦] وهي السياسة المألوفة في حالة الغابات التي زرعها «الصندوق القومي اليهودي» منذ الخمسينيات، على أنقاض مئات القرى الفلسطينية المدمرة.

تتمثل قراءة بديلة إضافية للتأطير النيوليبرالي في كيفية استخدام أهالي يافا لهذه الحدائق. مثال على ذلك أحداث الاحتجاج والمظاهرات التي نظمت في العام ٢٠٢١ في حديقة «الاثنين» والمعروفة بين أهالي يافا بحديقة «الغزازوة» (حيث شكلت لعقود مكان تجمع العمال الغزيين)، كمظاهرات التنديد بتهجير أهالي حي الشيخ جراح في القدس، واحتجاج عائلات يافية عقب تلقيها أوامر لإخلاء بيوتها من قبل شركة عميدار. تجسد مثل هذه الممارسات طرق استخدام اليافيين لهذه الحدائق حالياً، وما تنمّ عنه من إعادة تجلي ثيمات: الهدم والتهجير.

صورة رقم ١: خريطة تاريخية تعود لعام ١٩٣٦، في الدائرة مبنى المشهراوي.

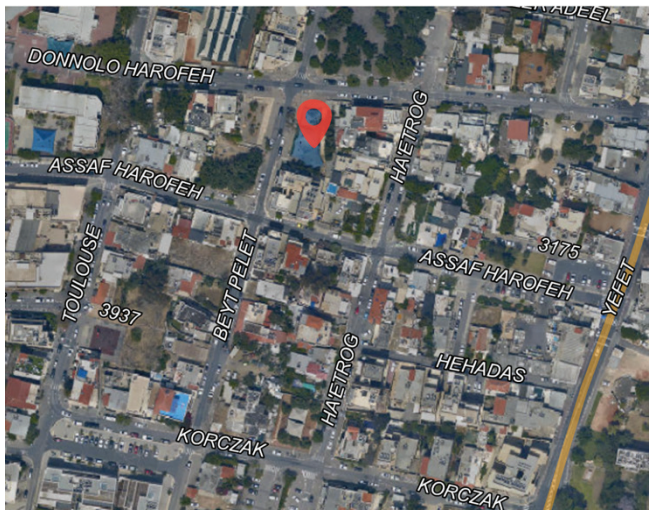

صورة رقم ٢: صورة قمر اصطناعي عام ٢٠٢١ مأخوذة من برنامج الGIS ، مشار فيها إلى حديقة «الاتروج.»

تعكس قصة تيروش جانبًا آخر من تداعيات السياسات النيوليبراليّة وخاصة الـ «خصخصة» التي قلما يتم الحديث عنها؛ إذ رافق عملية بيع بيوت اللاجئين في السوق الحر ظهور روايات «البطولة الفرديّة» الاستعماريّة. تيروش كما في الروايات الاستعماريّة البيضاء: ينجح باكتشاف جمال «البيت البدائي» المتهدم، إنقاذه وإدراجه في الحيز المتحضر.

٢. بيت في سكنة الهريش

في السّابع من كانون الأوّل عام ١٩٣٦، أرسل أحمد الجربي طلب ترخيص لترميم بيته الواقع في حي سكنة الهريش في محلّة العجمي، قطعة ٤١، قسيمة ٣٢ (في الصورة رقم ٣). تشكل المُكاتبات بين الجربي ومهندس بلديّة يافا الأوراق الأولى في ملف العمارة في الأرشيف الهندسي. تقع البناية في حيّ سكنة الهريش،[٢٧] على تلّة شمال العجمي وجنوب البلدة القديمة. في العام ١٩٤٤، باع الجربي البيت للمحامي يعقوب حنّا، ووفق وثائق تعود إلى أربعينيّات القرن الماضي، قدّم حنّا طلبًا آخر لترميم البيت من خلال تفويض منحه للمهندس المعماريّ هاري لوري لإضافة طابقين ومخزن. في السّابع والعشرين من حزيران ١٩٤٧، دفع حنّا طلب تجديد الرّخصة لبيته. وكانت ورقة «سند قبض إيرادات» لهيئة بلديّة يافا الوثيقة الأخيرة في الملفّ حتّى النكبة. أما الوثيقة التي تليها فتعود إلى الحادي والثّلاثين من تمّوز العام ١٩٦٩؛ أي بعد عشرين عاما. هذه الوثيقة عبارة عن اتّفاقيّة بيع بين «سلطة التّطوير الموكّلة من قبل دائرة أراضي إسرائيل» وثلاثة إسرائيليّين يهود، من بينهم بن أبراهام تيروش. وقد أصبحت العمارة تعرف بعنوانها الجديد: البناية رقم ٨ في شارع «هتسيديف» (بالعبريّة الصّدَفة)، وهو اسم أطلقته دائرة الأسماء الإسرائيليّة في الخمسينيّات على الشارع في حي سكنة الهريش التي تحولت بدورها إلى الـ «حي المارونيّ» نسبة لكنيسة الموارنة التي أمست من أبرز معالم الحي الباقية. بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣، قدّم تيروش طلبات ترميم جديدة تمّت الموافقة عليها.

من الجدير بالذكر أن اتفاقية الشراء شملت بنداً حول إدراك المشترين كون البناية قائمة في مساحة مصنفة كـ «خضراء» وفقاً لمخطط المدينة لعام ١٩٥٦؛ أي منطقة مخطط لأن تصبح خالية من المباني. تشمل هذه المساحة الجزء الغربي من حي العجمي؛ أي منطقة جنوب سكنة الهريش. لكن بينما هُدمت العمارات وتراكم الهدم في هذه المنطقة، ازداد شراء البيوت في سكنة الهريش من قبل يهود اشكناز حتى أضحى وكأنه عالم آخر بالنسبة لحي العجمي المدمر (انظروا صورة رقم ٣). بينما يتوقّف الملفّ في الأرشيف الهندسي عند هذه المرحلة، يظهر الحي في مخططات التسعينيات كمساحة سكنيّة ومعظم بيوتها مدرجة للـ«حفاظ». أما البيت فيعود ويظهر في الإعلام الإسرائيليّ ضمن المقالات الصحافية حول أكثر الحارات باهظة الثمن للسكن في إسرائيل. ففي مقابلات صحافية مع عائلة تيروش، يُصوّر البيت على أنّه أحد إنجازات تيروش الأب وقدرته على رؤية الإمكانيّات الكامنة في «الحيّ الفقير». يقول تيروش الابن في إحدى المقابلات[٢٨]: «ولدتُ عام ١٩٦٦، في منزل في شارع «هتسيديف» في يافا، وما برحت أعيش هناك، في منزل اشتراه والدي عندما كان خرابة، وقام بترميمه مع شريكه». بعد التّرميمات، تؤكّد كاتبة المقال أنّ البيت تحوّل من أنقاض (بعد الهدم) إلى منزل فائق الجمال، يشكّل حالة استثنائيّة، حيث وفد إليه الزّائرون من مشاهير السياسيين والفنانين والإعلاميين الإسرائيليّين. في العام ٢٠٠٩، أنشأ تيروش الابن مبادرة «الدّفيئة للفنّانين الإسرائيليّين الشّباب»، حيث حوّل أجزاء من المنزل إلى غاليري للفنون.

تعكس قصة تيروش جانبًا آخر من تداعيات السياسات النيوليبراليّة وخاصة الـ «خصخصة» التي قلما يتم الحديث عنها؛ إذ رافق عملية بيع بيوت اللاجئين في السوق الحر ظهور روايات «البطولة الفرديّة» الاستعماريّة. تيروش كما في الروايات الاستعماريّة البيضاء: ينجح باكتشاف جمال «البيت البدائي» المتهدم، إنقاذه وإدراجه في الحيز المتحضر. بالتالي بينما كان الهدم في حي الجبلية عمليّة فعليّة فشراء تيروش للبيت في حي سكنة الهريش جعل الهدم حالة مؤقته ومجازية - إذ تمّ «إنقاذ المبني» لكن مع محو تاريخه الفلسطيني. فالهدم يشكل أساساً لتمكين المستعمِر من فرض استيلائه على الحيز وتبريره. كما توفر السياسات النيوليبرالية إمكانية لتهويد الحيز

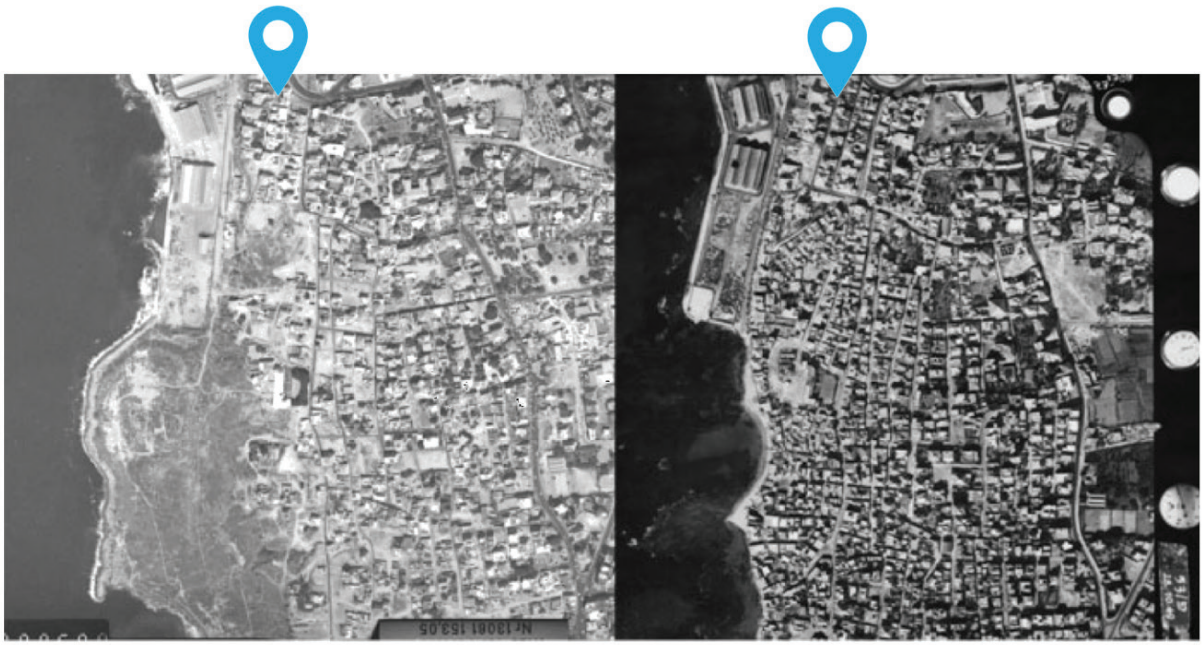

صورة رقم ٣: جزء من حي العجمي. جهة اليمين: صورة قمر اصطناعي من العام ١٩٤٩، بينما الصورة في جهة اليسار تعود إلى العام ١٩٩٠ وتظهر فيها الفراغات بين المباني نتيجة هدم آلاف المباني، وكذلك يظهر كم ركام المباني المهدمة على شاطئ البحر التي بني عليه الكورنيش. مشار في الصورتين إلى الشارع الذي سمي «هتسيدف».

الفلسطيني واحتلاله من جديد من خلال شركات العقارات والمبادرات الشخصية. لعل أخطر ما في روايات «بطولة» المستثمرين هو فرض نقطة بداية جديدة تحولت إلى مرجع للحديث عن الحيز اليافي، ويصنف ما سبقها كمرحلة تاريخية منفصلة.[٢٩] أما في ما يخص الهدم الفعلي المخطط لهذا الحي، فقد أُلغي عندما تبدل سكان الحي لمن هم مرغوب بهم، خلافاً لمصير آلاف البيوت التي هُدمت في الحارات المجاورة.

٣. بيت في حي العرقتنجي

لا يحتوي ملف العمارة في حي العرقتنجي (في قسيمة رقم ٧١) في الأرشيف الهندسي لبلدية تل أبيب – يافا على مستندات ما قبل النكبة. «اختفاء» المستندات ليس نادراً، بل هو الوضع الشائع. لكن مستند «الطابو» من العام ١٩٥٩ يكشف على ما يبدو اسم المالك الفلسطيني، الذي تبقى له ١٢١١ من ملكيّة العمارة: سالم خوري وجورج أندوني. أما باقي الملكيّة والمسجلة لهيئة التطوير، ووفق مستندات الملف، فهي تحت إدارة شركة عميدار التي كباقي البنايات تم إسكان عدد من العائلات اليهوديّة والفلسطينيّة فيها. في هذا السياق، أحد المستندات في الملف الذي يعود إلى العام ١٩٦٢، عبارة عن رسالة من إحدى العائلات اليهودية التي تشكو فيها من الاكتظاظ في العمارة. بهذا المضمار، يلاحظ أن الأراشيف تخلو من سجلات المستأجرين خلال إدارة العميدار لأملاك الغائبين، لكن في حوارات أجريتها مع يافيين عاشوا في سنوات ما بعد النكبة وحتى الثمانينيات في هذه البيوت، تطرق جميعهم إلى الاكتظاظ الذي عانوا منها، وذكر بعضهم المظاهرات التي جرت حول هذا الموضوع ونتائجها. حيث صرح أحد الناشطين اليافيين:

> «كانت هناك احتجاجات نظمها ماكي (الحزب الشيوعي الإسرائيلي - حزب يهودي عربي مفترض) لليهود، داعية إلى «شقة مقابل شقة» لليهود وليس للعرب... أراد اليهود المغادرة لأن البيوت كانت تنهار... فخلقوا حلولاً وأحياء جديدة على حدود يافا - لليهود. أما العرب - فلم يكن لديهم مكان يذهبون إليه».

لقد أدت هذه السياسات إلى «إعادة» حي العجمي في الثمانينيات إلى حي ذي أغلبية عربيّة. وعلى الرغم من الإهمال والهدم الذي اعتراها، فالوضع الجديد فسح المجال لمبادرات شبابيّة ونسائيّة ومنظمات دينيّة ونضال ضد سياسات البلديّة والشركات الحكوميّة.[٣٠] هذه الفترة كما يصفها اليافي نفسه في اللقاء أعلاه، على أنها كانت نوعاً من الـ «متنفس»، إلا أن التحول في السياسات التخطيطيّة في التسعينيات وتزايد بيع بيوت اللاجئين وارتفاع الأسعار،

بينما هُدم المبنى في حي الجبليّة في بداية الثمانينيات بحجة أسباب تقنية - حالته الخطرة، فإنه تحول بعد عقدين إلى حديقة ألعاب كجزء من تجهيز البنيّة التحتيّة لجذب سكان يهود من الطبقة الوسطى والغنية. أما قصة البيت في سكنة الهريش، فتعكس تحول الحي إلى جبهة تهويد من خلال أشخاص «متحضرين» في الستينيات والسبعينيات، يستثمرون في الفن وينجذبون إلى الجمال «الدفين» للبيوت العربية.

أنهى هذا المتنفس وفرض واقعاً جديداً على سكان يافا العرب، خاصة بالنسبة لهذا البيت في حي العرقتنجي.

منذ العام ١٩٩٨، تظهر في ملف بناية العرقتنجي الهندسي مستندات حول وضع العمارة الخطر. لكن حسب مجموعة من سكان الحي - التي احتجت عام ٢٠١٦ على تغيير وضع العمارة - باعت سلطة التطوير العمارة لمواطنة أرجنتينية حيث تم تحويلها لمدرسة داخلية لتلاميذ «الراب إلياهو» وأعضاء جمعيته التوراتية. هذه ليست المجموعة الأولى من «الأنوية التوراتية» التي تستوطن في يافا وتعلن بشكل واضح أن هدفها الرئيس هو تهويد الأماكن التي لا يسكنها ما يكفي من اليهود. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النواة التوراتية، تماماً كغيرها من اليهود الذين ينتقلون إلى يافا لا تعمل بشكل منفرد، لا بل تتلقى الدعم والتسهيلات من البلدية التي تديرها أحزاب تدعي الليبرالية.[٣١]

أما المبنى في حي العرقتنجي وعلى الرغم من كونه مصنفاً كبيت «للحفاظ» وفق سجلات البلديّة؛ أي أنه يلزم القاطنين فيه الحفاظ على ملامحه التاريخية ومواصفاته الهندسة المعماريّة، فقد رُمم بشكل عصري، منفصل تماماً عن هيئته المعمارية الأصليّة. في مقابلة مع إحدى جارات العمارة، قالت:

«اليوم المستوطن حامل السلاح وبكل حرية وبكل جرأة يتجول بيننا وبين أولادنا، ... بجوارنا، بيت يسكنه ما يقارب الـ ١٥٠ شخصاً، الكثير من العائلات، مساحة البيت ٢٤٠ متراً مربعاً فقط، حفروا تحت الأرض وحتى البلاكين عملوها غرف لتسعهم...».

الهدم كمنهج بحثي

بينما هُدم المبنى في حي الجبليّة في بداية الثمانينيات بحجة أسباب تقنية - حالته الخطرة، فإنه تحول بعد عقدين إلى حديقة ألعاب كجزء من تجهيز البنيّة التحتيّة لجذب سكان يهود من الطبقة الوسطى والغنية. أما قصة البيت في سكنة الهريش، فتعكس تحول الحي إلى جبهة تهويد من خلال أشخاص «متحضرين» في الستينيات والسبعينيات، يستثمرون في الفن وينجذبون إلى الجمال «الدفين» للبيوت العربية. في المقابل، تشير قصة البيت في العرقتنجي، إلى مبادرات تهويد يافا في العقدين الأخرين على أيدي المستوطن المتدين ذي الإيمان الاستعماري العلني، وبذلك يحول شارع إضافي في يافا إلى جبهة تهويد أخرى.

من الممكن تفسير أساليب الهدم المختلفة والمستمرة وتسييسها على ضوء تأملات آن ستولر حول مصطلح الهدم أو الأنقاض أو الخراب (Ruins)؛ حيث لا يُعثَر عليها أو تُكتشف بشكل تلقائيّ، بل تُصاغ وتُصنع وتُنسب لهذا الدّور كجزء من مشروع سياسيّ عامّ.[٣٢] بالنسبة لستولر فالأنقاض ليست بـ«اسم» (noun) فحسب بل هي أيضاً «فعل» وسيرورة (process) سياسية. فهدم يافا -كما يظهر من النماذج التي استُعرضت أعلاه - اتخذ أشكالاً متعددة وبزخم متفاوت، على مدى سنوات طويلة. ففي بعض الأحيان سارت عمليات الهدم ببطء، وفي بعضها كانت مفاجئة وسريعة، وفي أوقات أخرى اتخذت أشكالاً فظة ومباشرة أو مجازية – حيث ينجو المبنى من الهدم بينما يُعرى من تاريخه. على سبيل المثال كما رأينا في النماذج أعلاه فقد حُوّلت أسماء الشوارع العربية إلى أرقام ومن ثم إلى أسماء عبرية صهيونية أو يهودية. كما يبدو أن لـ«الهدم» وظائف وأدوار متعددة، حيث يشكل فاصلاً زمنياً بين حقبتين – الحقبة الفلسطينية وحقبة المستعمِر «المتحضر»، وقد يستعمل لتبرير التهجير والاستيلاء على الأملاك. كما قد يصبح حاجزاً يعيق التجول والحركة في المدينة ويجزئها جغرافياً وزمانياً.

إذاً، بينما تنحصر نظرية «المدينة المستعمرة» في منطق «الثنائية» وبالتالي تعيق قراءة الحيز اليافي في السنين الأخيرة، فقد يساهم تناول الهدم كمنهج بحثي في متابعة هياكل العنف المستخدمة ضد الفلسطينيين. كما يوفر وسيلة لتتبع محاولات محو الحيز الفلسطيني وربطها على الرغم من اختلاف السياسات وهويات المستعمرين وما بعد ظواهر التخطيط وما قبلها. وفي الوقت نفسه، فإن اختلاف أشكال الهدم تكشف السياسات والخطابات المستخدمة وتداعياتها المختلفة بشكل جدلي مع النكبة المستمرة. تأتي أهمية كشف هذه التقاطعات وتسليط الضوء عليها في ظل الخطاب ما- بعد الاستعماري والأساليب النيوليبرالية المنقطعة عن السياق الفلسطيني، التي تحوله لتاريخ انتهى. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الهدم جزءاً من كينونة التغيرات في يافا. بذلك، يوفر منهج «الهدم»، قراءة الحيز اليافي كموقع مكثف بالمعاني التاريخيّة التي، كما تقترح ستولر «تثقلُ على كاهل المستقبل ولا تنفك عن صياغة الحاضر».[٣٣]

الهوامش

1 Goren, Tamir. "The development gap between the cities of Jaffa and Tel Aviv and its effect on the weakening of Jaffa in the time of the Mandate." *Middle Eastern Studies* 56, no. 6 (2020): 900913-.

٢ هيكل، يوسف. (١٩٩٩). «يافا في سنواتها الأخيرة»، في يافا عطر مدينة، تحرير: امتياز دياب وهشام شرابي. (مصر: دار الفتى العربي).

٣ وفق أول تعداد سكاني إسرائيلي عام ١٩٤٨.

4 أمثلة لبعض الكتابات الأكاديمية التي تستند على النظرية الاستعمارية حول يافا: Rotbard, Sharon. *White city, black city: Architecture and war in Tel Aviv and Jaffa*. London: Pluto Press, (2015); Hamdan-Saliba, Hanaa, and Tovi Fenster. "Tactics and strategies of power: The construction of spaces of belonging for Palestinian women in Jaffa–Tel Aviv." In *Women's Studies International Forum*, vol. 35, no. 4, pp. 203-213. Pergamon, 2012.

5 Abu-Lughod, Janet. "Tale of two cities: the origins of modern Cairo." *Comparative Studies in Society and History* 7, no. 4 (1965): 429457-.

6 على سبيل المثال وليس الحصر: Monterescu, Daniel. *Jaffa shared and shattered: Contrived coexistence in Israel/Palestine*. Indiana University Press, (2015).

7 Rifkin, Mark. "Indigeneity, apartheid, Palestine: On the transit of political metaphors." *Cultural Critique* 95 (2017): 2570-.

8 متجذر بمعنىrooted، وذلك تكاتباً مع الأدبيات حول عدم تأصل النظريات العالمية في سياق «الجنوب العالمي» وبالتالي محاولة تكوين المعجم النظري النابع من السياق الأصلاني. على سبيل المثال وليس للحصر: Bhan, Gautam. "Notes on a Southern urban practice." *Environment and Urbanization* 31, no. 2 (2019): 639-654.

٩ الاقتباس من المرجع التالي: سعدي-إبراهيم، يارا وفوراني، خالد. في جوف الحوت. معهد فان لير ودار نشر ليلى (سيصدر عما قريب).

١٠ أسلوب البحث الذي سأتبعه هو ال» micro-geography « أي تناول حيز محدد لبحثة بشكل معمق.

11 Hasan, Manar. *The Invisible: Women and the Palestinian cities*. Jerusalem: Van Leer Institute Press and Hakibbutz Hameuchad (2017). (in Hebrew).

12 Masalha, Nur-eldeen. "On Recent Hebrew and Israeli Sources for the Palestinian Exodus, 1947–49." *Journal of Palestine Studies* 18, no. 1 (1988): 121137-.

13 Sådi, Ahmad H. "After the Catastrophe: A Reading of Manna's Nakba and Survival." *The American Historical Review* 125, no. 2 (2020): 571578-.

14 Stoler, Ann Laura. "Colonial archives and the arts of governance: on the content in the form." *Refiguring the archive* (2002): 83-102.

١٥ الخرائط التاريخية نتيجة لمسح شامل قام به الانتداب

البريطاني. بينما تشكل هذه الخطوة جزءًا من التقليد الاستعماري لفرض آليات السيطرة الرأسمالية الغربية، لكنها أيضًا لبّت في سياق فلسطين مطالب الحركة الصهيونية بامتلاك الأراضي في عشرينيات القرن الماضي. راجع شامير (ص. ١٣):

Shamir, Ronen. *The colonies of law: Colonialism, Zionism and law in early mandate Palestine*. Cambridge University Press, (2000).

16 Fenster, Tovi. "Do Palestinians live across the road? Address and the micropolitics of home in Israeli contested urban spaces." *Environment and Planning a* 46, no. 10 (2014): 24352451-.

١٧ للمزيد من المعلومات حول قانون أملاك الغائبين، راجعوا موقع مركز عدالة: 343/view/law/ar/org.adalah.www

١٨ فيشباخ، مايكل. «سجلات السلب: أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي- الإسرائيلي». بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، (٢٠١٣:٤٧)

١٩ المرجع السباق (ص.٥٠)

20 Forman, Geremy, and Alexandre Kedar. "From Arab land to 'Israel Lands': the legal dispossession of the Palestinians displaced by Israel in the wake of 1948." *Environment and Planning D: Society and Space* 22, no. 6 (2004): 809830-.

٢١ تشكل هذه الخطوة انتهاكًا مباشًرا للحق الدستوري للاجئين الفلسطينيين في الملكية وكذلك القانون الإنساني الدولي، راجع:

22 Mazawi, Andre, and Makram Khoury- Makhoul. "Spatial policy in Jaffa, 1948–1990." *City and Utopia: Compilation of Material –Tel Aviv-Jaffa celebrate their eightieth anniversary.* Edited by: Luski, H. *Tel Aviv: Israeli Publishing Co* (1991): 6274-. (Hebrew)

٢٣ شقر، نسيم. يافا أمام مفترق طرق. يافا: الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا، (١٩٩٤).

٢٤ «جان هأتروغ [بالعبرية]» (الاتروج) وهو السترون - نوع من الفاكهة التي تشكل أحد أربعة أنواع الأغصان التي يلوح بها خلال احتفالات عيد العرش اليهودي

٢٥ كانت بيت بلت مدينة داخل أراضي سبط يهوذا في منطقة يهودا في العصور التوراتية.

26 Sharif, Lila. "Vanishing Palestine." *Critical Ethnic Studies* 2, no. 1 (2016): 1739-.

27 في مقابلات أجريتها مع أفراد عائلات يافيّة، قيل لي إنّ هذه المنطقة لم يطلقوا عليها سكنة الهريش بل هي تسمية لمكان آخر. وعلى الرّغم من ذلك، ظهر الاسم مرّات عديدة في أوراق الأرشيف في بيوت الشّارع المذكور في النّصّ.

28 روابط لبعض المقابلات التي أجريت مع الابن تيروش في الصحافة الإسرائيلية حول البيت في سكنة الهريش: www. /local/il.co.calcalist.www ؛ 1554=id?asp.k_article/il.co.yaffo html.3508429,00-L,0,7340/articles

29 Said, Edward W. *Beginnings: Intention and method*. Granta books, (1997).

30 Sa'di-Ibraheem, Yara. "Jaffa's times: Temporalities of dispossession and the advent of natives' reclaimed time." *Time & Society* 29, no. 2 (2020): 340361-.

31 Ben-Arie, Ronnen, and Tovi Fenster. "Politics of recognition in between antagonism and agonism: Exploring 'mediated agonism'in Jaffa." *Environment and Planning C: Politics and Space* 38, no. 3 (2020): 405-422.

32 Stoler, Ann Laura. "Imperial debris: reflections on ruins and ruination." *Cultural anthropology* 23, no. 2 (2008): 191219-.

33 Stoler, Ann Laura. *Duress: Imperial durabilities in our times*. Duke University Press, (2016): 347

.